

قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للمصليب الأحمر والهلال الأحمر

23-22 حزيران / يونيو 2022، جنيف

الحركة الدولية



منهاج الحركة الدولية لتعزيز الأسس النظامية والدستورية للجمعيات الوطنية وأطرها التكميلية

تقرير مرحلي

القرار 3 لمجلس المندوبين لعام 2019

أيار/مايو 2022

AR

CD/22/25

الأصل: بالإنجليزية

للاطلاع

وثيقة من إعداد

اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية

عرض موجز

اعتمدت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)، بموجب [القرار 3](#) لمجلس المندوبين لعام 2019، [التوجيهات الخاصة بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية 2018](#) (وثيقة التوجيهات). ودعت الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) إلى مراجعة نظمها الأساسية وفقا للمعايير الجديدة الواردة في وثيقة التوجيهات في غضون خمس سنوات من تاريخ اعتماد القرار، ومواصلة إجراء مراجعات منتظمة مرة واحدة كل عشر سنوات على الأقل. وهذا أول تقرير تعده اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية (اللجنة المشتركة) منذ عام 2019 بشأن الإنجازات المحققة والتقدم المحرز نحو تنفيذ تلك الالتزامات. وهو يغطي الفترة من 1 آب/أغسطس 2019 إلى 1 آذار/مارس 2022 (31 شهرا).

وتشير الالتزامات المحددة في القرار 3 إلى البيانات السابقة التي اعتمدت داخل الحركة بشأن الأهمية البالغة لوضع أطر نظامية سليمة وشاملة بالنسبة للجمعيات الوطنية. وتماشى مع الالتزامات السابقة للجمعيات الوطنية بشأن مراجعة صكوكها الأساسية دوريا والتزام الحركة ككل بالعمل على دعم تلك المساعي. وتشمل تلك الالتزامات عدة قرارات منها القرار 4 الذي اعتمده مجلس المندوبين لعام 2011، والقرار 4 الذي اعتمده المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وبيان الحركة بشأن النزاهة الذي اعتمده مجلس المندوبين لعام 2019.

وتفيد اللجنة المشتركة بأنه أُحرز التقدم التالي في تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في القرار 3:

- لدى 20 جمعية وطنية اليوم نصوص وأطر نظامية (نظم أساسية) تشمل جميع المعايير الدنيا ("ما هو إلزامي")، على النحو المحدد في وثيقة التوجيهات، و58 جمعية وطنية في طور عملية استعراض ومراجعة لنظمها الأساسية. ومن ثم، لا تزال 114 جمعية وطنية (59%) بحاجة إلى إجراء مراجعة لنظمها الأساسية والانتهاء منها بحلول عام 2024.
- نُفذت مجموعة من المبادرات للترويج لوثيقة التوجيهات وتشجيع الجمعيات الوطنية على المضي قدما في استعراض نظمها الأساسية وفقا للمعايير المحددة في تلك الوثيقة. وشملت تلك المبادرات جلسة عبر الإنترنت نُظمت بمناسبة الاجتماع السنوي للمستشارين القانونيين بالجمعيات الوطنية في كانون الثاني/يناير 2020، وثلاث ندوات عبر الإنترنت عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وعددا من المبادرات الرامية إلى تعميم التزامات الجمعيات الوطنية الخاصة بتعزيز نظمها الأساسية في المبادرات الجارية الأخرى (مثل خطة العمل لتنفيذ بيان الحركة بشأن النزاهة).
- استُحدثت أدوات جديدة، منها مذكرة استشارية منقحة بعنوان "توصيات إلى الجمعيات الوطنية بشأن عملية مراجعة نظمها الأساسية"، وعرض تقديمي بشأن مراجعة النظم الأساسية للجمعيات الوطنية، ووثيقة التوجيهات، واللجنة المشتركة، وضميمة إلى وثيقة التوجيهات بشأن الحوكمة الرقمية، ودورة جديدة للتعليم الإلكتروني عبر الإنترنت.

وستواصل اللجنة المشتركة "1" التعاون مع الجمعيات الوطنية على حشد التزام السلطات العامة المختصة ودعمها من أجل تعزيز القاعدة القانونية (أي قوانين الاعتراف - قوانين أو مراسيم حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر) والأسس النظامية للجمعيات الوطنية، "2" ومواصلة التعاون مع خبراء تنمية الجمعيات الوطنية من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية على وضع عروض ومشورة مخصصة لتطوير الجمعيات الوطنية، بما في ذلك عن طريق مواصلة جمع أفضل الممارسات والأمثلة ونشرها، "3" وإجراء حوار مخصص مع الجمعيات الوطنية، بناء على طلبها، بشأن تعزيز أسسها النظامية والقانونية.

وفما يتعلق بمهمة إسداء المشورة إلى الجمعيات الوطنية وتقييم مدى امتثال النظم الأساسية والقوانين الخاصة بالجمعيات الوطنية لمعايير الحركة، تفيد اللجنة المشتركة بما يلي:

- وُجّهت أكثر من 110 رسائل إلى الجمعيات الوطنية لتزويدها بتوصيات اللجنة المشتركة ومشورتها بشأن نظمها الأساسية وما يتصل بها من قواعد أو لوائح أو أطر سياسات وفقا لوثيقة التوجيهات ومعاييرها الخمسة والعشرين ومتطلباتها الدنيا ("ما هو إلزامي"). وانطوى هذا العمل على تحليل معمق لمشاريع النظم الأساسية أو التعديلات التي أطلعت عليها اللجنة المشتركة، وفي مناسبات عديدة، على تبادل مستمر للآراء عبر الإنترنت مع الجمعية الوطنية المعنية.

- أصدرت 15 رسالة تعرض توصيات اللجنة المشتركة بشأن مشاريع قوانين الاعتراف بالجمعيات الوطنية، وأجرت اللجنة المشتركة، في عدة حالات، حوارا مباشرا مع الجمعيات الوطنية بشأن المسائل المتصلة بوضعها القانوني المتميز، ودورها المساعد، والامتيازات التي يتعين الاعتراف بها في النظام القانوني المحلي. وشمل ذلك استعراضا متعمقا لمشاريع القوانين الواردة وحوارا مستمرا وتبادلات مستمرة عبر الإنترنت مع الجمعية الوطنية المعنية.

وفما يتعلق بمهمة دراسة طلبات الاعتراف والقبول المقدمة من الجمعيات الوطنية الجديدة، تفيد اللجنة المشتركة بأنه لم ترد أي طلبات جديدة في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ولا توجد طلبات اعتراف قيد الاستعراض حاليا.

أولا- المقدمة

أدت جائحة كوفيد-19 إلى إبراز الأدوار الإنسانية المحورية التي تؤديها الجمعيات الوطنية في مجتمعاتها المحلية، وتأكيد مكانة تلك الجمعيات بوصفها جهات فاعلة إنسانية محلية أساسية. ولطالما اعترف بالأطر الأساسية النظامية أو الدستورية السلمية والشاملة والحديثة بوصفها شرطا مسبقا لقدرة الجمعيات الوطنية على تقديم خدمات إنسانية مستدامة ومجدية وقائمة على المبادئ إلى الأشخاص والمجتمعات الضعيفة بما يتماشى دائما مع مهمة الحركة ومبادئها الأساسية. وتنظم الأطر الأساسية النظامية للجمعيات الوطنية هيكلها، وتحدد نموذجها القيادي، وتصف أدوارها وقيمتها والتزاماتها بوصفها عنصرا من عناصر الحركة وعضوا في الاتحاد الدولي. وهي أداة أساسية لحماية نزاهة الجمعيات الوطنية توفر الأساس لضمان الشفافية والامتثال للمعايير الدنيا المتفق عليها داخل الحركة والمحددة في وثيقة التوجيهات التي اعتمدها مجلس المندوبين في عام 2019.

وتكفّل الجمعيات الوطنية، بوصفها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني، بدور رئيسي في دعم حكومتها، بما في ذلك في تكملة الخدمات الإنسانية العامة أو استبدالها عند الاقتضاء ووفقا لاحتياجات المجتمعات المحلية في بلدها. وحتى

تحتفظ الجمعيات الوطنية بمكانتها بوصفها جهات شريكة مفضلة وموثوقة للعمل الإنساني المحلي، يجب أن يُسمح لها دائماً بالتصرف والعمل وفقاً للمبادئ الأساسية. ويجب عليها أيضاً أن تلتزم بالوفاء بمجموعة من المعايير الدنيا وسات الحكم الرشيد والشفافية والنزاهة. وفي هذا الصدد أيضاً، تكتسي الأطر الأساسية النظامية السليمة أهمية قصوى.

وتحدد وثيقة التوجيهات مجموعة من المتطلبات والمعايير الدنيا المستمدة من اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية، والمبادئ الأساسية، والنظام الأساسي للحركة (بما في ذلك الشروط العشرة للاعتراف بالجمعيات الوطنية)، ودستور الاتحاد الدولي، والقرارات والمقررات المعتمدة إبان الاجتماعات الدستورية للحركة. وإن المعايير الجديدة مستوحاة من أحدث المستجدات والمتطلبات الجديدة في مجالات الحكم الرشيد والنزاهة والامتثال.

وفي القرار 3 الذي اعتمده مجلس المندوبين لعام 2019، دعت الحركة الجمعيات الوطنية إلى مراجعة نظمها الأساسية والأطر التنظيمية والسياساتية المتصلة بها وفقاً للمعايير الواردة في وثيقة التوجيهات في غضون خمس سنوات من تاريخ اعتماد القرار 3 (أي بحلول نهاية عام 2024)، ومواصلة إجراء مراجعات منتظمة مرة واحدة كل عشر سنوات على الأقل. ويجدد القرار 3 أيضاً مجموعة من الالتزامات للجنة الدولية والاتحاد الدولي والحركة ككل واللجنة المشتركة دعماً لتحقيق هذا الهدف.

ويكرر القرار 3 الالتزامات السابقة للجمعيات الوطنية المنصوص عليها في مجموعة من القرارات التي اعتمدت إبان الاجتماعات الدستورية على مدى السنوات الخمسين الماضية (مثل القرار 4 لمجلس المندوبين لعام 2011 والقرار 4 للمؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر).

وقد أدت أحدث المستجدات في القطاع الإنساني - مثل الدعوات إلى أن تكون المنظمات الإنسانية أكثر خضوعاً للمساءلة وإلى اعتماد خطط توطين العمل الإنساني، فضلاً عن تفشي جائحة كوفيد-19، وزيادة متطلبات الرقمنة على مدى العامين الماضيين - إلى ضرورة قيام الجمعيات الوطنية بتعزيز قواعدها وأنظمتها وعملياتها الداخلية. ودفع ذلك الاتحاد الدولي واللجنة الدولية واللجنة المشتركة للقيام، بالتعاون مع الإدارات أو الوحدات المسؤولة في الاتحاد الدولي واللجنة الدولية عن تنمية الجمعيات الوطنية، إلى مواصلة تكييف مشورتها وأشكال دعمها للجمعيات الوطنية لمساعدتها على تعزيز أسسها النظامية والدستورية والأطر المتصلة بها. وسعياً إلى ضمان استمرارية وظائف الحوكمة في الجمعيات الوطنية في حالات الأزمات أو الطوارئ، كان جزءاً مهماً من العمل تناول مسائل الحوكمة الرقمية، واحتياجات الجمعيات الوطنية في هذا المجال، والاتجاهات الحالية في الصناعة، وسبل تعزيز المعايير الوجيهة الواردة في وثيقة التوجيهات.

ثانياً- القرار 3 لمجلس المندوبين لعام 2019 - حالة التنفيذ والتقدم المحرز

تقدّم اللجنة المشتركة هذا التقرير متابعة للقرار 3 الذي اعتمده مجلس المندوبين لعام 2019 والذي طلب من اللجنة المشتركة تقديم تقرير إلى مجلس المندوبين لعام 2022 عن التقدم الذي أحرزته الجمعيات الوطنية في مراجعة وتعزيز نظمها الأساسية بما يتماشى مع وثيقة التوجيهات والفقرات الأخرى من منطوق القرار.

وبعرض التقرير العمل الذي قامت به اللجنة المشتركة تنفيذاً لمهمتها المزدوجة المنشأة بموجب القرارات السابقة التي اعتمدها المؤتمر الدولي ومجلس المندوبين بشأن ما يلي:

- استعراض الأساس القانوني والنظامي للجمعيات الوطنية وتقديم توصيات بشأنه، ويشمل ذلك قوانين الاعتراف بالجمعيات الوطنية (القوانين والمراسيم) والصكوك النظامية للجمعيات الوطنية؛
- دراسة طلبات الاعتراف والقبول في الاتحاد الدولي الواردة من المنظمات الجديدة للصليب الأحمر والهلال الأحمر وتقديم توصيات إلى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي على التوالي.

ويشير مصطلح "النظم الأساسية" في هذا التقرير إلى النظم الأساسية للجمعيات الوطنية أو دساتيرها والأطر التنظيمية والسياساتية المتصلة بها (بما في ذلك القواعد واللوائح الداخلية وغيرها من الصكوك التنظيمية أو السياساتية الداخلية التي تكمل النظم الأساسية للجمعيات الوطنية أو دساتيرها).

ألف- النظم الأساسية للجمعيات الوطنية

"1" التزمت الجمعيات الوطنية، بموجب القرار 3 الذي اعتمده مجلس المندوبين لعام 2019، بمراجعة نظمها الأساسية وفقاً للمعايير الواردة في وثيقة التوجيهات في غضون خمس سنوات من تاريخ اعتماد القرار (أي بحلول نهاية عام 2024)، ومواصلة إجراء مراجعات منتظمة مرة واحدة كل عشر سنوات على الأقل. ويقدم هذا القسم من التقرير معلومات مستوفاة عن الإنجازات المحققة في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وبوجه أعم منذ دخول وثيقة التوجيهات حيز التنفيذ في تشرين الأول/أكتوبر 2018 (بعد أن اعتمدها مجلس إدارة الاتحاد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2018).

"2" وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قيمت اللجنة المشتركة امتثال النظم الأساسية للجمعيات الوطنية لوثيقة التوجيهات الجديدة وقدمت توصياتها إلى أكثر من 60 جمعية وطنية. ويتضمن [المرفق 1](#) قائمة بأكثر من 110 رسائل توصية ووجهت إلى الجمعيات الوطنية في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقد عدّل شكل هذه الرسائل والتوصيات لبيان النهج والهيكل الجديدين لوثيقة التوجيهات. ويشمل ذلك بخاصة التمييز في وثيقة التوجيهات بين ما يلي:

- "ما هو إلزامي"، أي المعايير التي تنص على الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب أن تتمثل لها النظم الأساسية للجمعية الوطنية؛

- "ما هو اختياري"، أي المعايير التي تنص على مجموعة من الاقتراحات الرامية إلى تحسين نوعية النظم الأساسية للجمعيات الوطنية والتي يمكن تكييفها مع السياق والاحتياجات المحددة لكل جمعية وطنية.

وفي الرسائل المئة وأحدى عشرة (111) الموجهة إلى 61 جمعية وطنية في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قيمت اللجنة المشتركة أن النظم الأساسية الخاصة بسبع عشرة (17) جمعية وطنية تتمثل لمعايير وثيقة التوجيهات. وترد تلك الجمعيات باللون الأخضر في جدول المتابعة الخاص باللجنة المشتركة (انظر [المرفق 2](#)). وبذلك وصل إجمالي عدد الجمعيات الوطنية التي انتهت من مراجعة نظمها الأساسية إلى 20 جمعية (11%) من الجمعيات الوطنية البالغ عددها 192 جمعية).

وأفادت المعلومات الواردة بأن 44 جمعية وطنية أخرى في طور مراجعة نظمها الأساسية وفقا لوثيقة التوجيهات. وبذلك وصل إجمالي عدد الجمعيات الوطنية التي استهلت عملية المراجعة إلى 58 جمعية (30%). وترد تلك الجمعيات باللون البرتقالي في جدول المتابعة.

ويماز وكما هو موضح في الشكل التالي، تبين إحصاءات اللجنة المشتركة أنه، استنادا إلى المعلومات المتاحة، لم تشرع 114 جمعية وطنية (59%) في مراجعة نظمها الأساسية أو لم تُخطر اللجنة المشتركة بالخطوات المتخذة أو التقدم المحرز.



حالة امتثال النظم الأساسية للجمعيات الوطنية لوثيقة التوجيهات

"3" اتخذت اللجنة المشتركة خطوات في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير لتعديل أداة الرصد الخاصة بها وتحديثها (واسمها الرسمي "جدول المتابعة"). والغرض من النسخة المعدلة من جدول المتابعة الخاص باللجنة المشتركة هو تمكين الحركة من رصد امتثال النظم الأساسية للجمعيات الوطنية لمعايير وثيقة التوجيهات. وفي الحالات التي لا تتوفر فيها معلومات ولا يوجد حوار جار مع اللجنة المشتركة، ترد الجمعيات الوطنية في حقل أبيض. ويبدأ جدول المتابعة من شهر تشرين الأول/أكتوبر 2018 عندما دخلت وثيقة التوجيهات الجديدة حيز التنفيذ. ويصنّف كل جمعية وطنية وفقا للتقدم الذي أحرزته وتقييم اللجنة المشتركة لمدى امتثال أسسها النظامية لوثيقة التوجيهات باستخدام الألوان التالية:

- **الأخضر:** النظم الأساسية التي خلص التقييم إلى أنها ممتثلة لمعايير وثيقة التوجيهات؛
- **البرتقالي:** الجمعية الوطنية استهلت عملية المراجعة وحوارا مع اللجنة المشتركة لتكييف نظامها الأساسي وغيره من الصكوك النظامية؛
- **الأحمر:** النظم الأساسية التي خلص التقييم إلى أنها غير ممتثلة لمعايير وثيقة التوجيهات؛
- بدون لون: لا يوجد تقدم أو جدول زمني معروف أو لم تُخطر اللجنة المشتركة بالتقدم المحرز أو الجدول الزمني.

وكما هو موضح في جدول المتابعة الخاص باللجنة المشتركة ونظرا إلى الموعد النهائي المقرر لانهاء الجمعيات الوطنية من مراجعة نظمها الأساسية (بحلول نهاية عام 2024)، لا توجد جمعية وطنية حاليا في فئتي "غير ممثلة" أو "الم تستهل العملية".

وتشجع الجمعيات الوطنية على تقديم نظمها الأساسية القائمة وأي تنقيحات متوخاة إلى اللجنة المشتركة لغرض الاستعراض أو الإخطار بالخطوات المتخذة والتقدم المحرز.

"4" وسعيا إلى زيادة مساعدة الجمعيات الوطنية على مراجعة نظمها الأساسية، واصلت اللجنة المشتركة، إلى جانب الإدارات أو الوحدات المسؤولة في الاتحاد الدولي واللجنة الدولية عن تنمية الجمعيات الوطنية، جهودها الرامية إلى استحداث أدوات جديدة. وشملت تلك الأدوات ما يلي:

- مذكرة استشارية منقحة بعنوان "توصيات إلى الجمعيات الوطنية بشأن عملية مراجعة نظمها الأساسية".
- عرض تقديمي بشأن مراجعة النظم الأساسية للجمعيات الوطنية، وقصص النجاح، ووثيقة التوجيهات، ودور اللجنة المشتركة وأشكال الدعم التي تقدّمها.
- دورة جديدة للتعليم الإلكتروني تتكون من وحدتين أولاهما تقدّم وثيقة التوجيهات وثانيهما تقدّم محتوى أكثر تفصيلا وتقدما موجها إلى قادة الجمعيات الوطنية والإدارات الأخرى المشاركة في مراجعة النظم الأساسية (مثل المستشار القانوني وإدارة التطوير المؤسسي).
- ضميمة جديدة إلى وثيقة التوجيهات بشأن الحوكمة الرقمية تقدّم إرشادات فيما يخص تنفيذ وظائف الحوكمة وعقد الاجتماعات عن بُعد أو عبر الإنترنت. وتغطي الضميمة جميع وظائف الحوكمة والإدارة التي تنظمها النظم الأساسية للجمعيات الوطنية، بما في ذلك اجتماعات هيئات الإدارة، والانتخابات، والتصويت، وغيرها من العمليات الداخلية، مثل إجراء عمليات مراجعة الحسابات، ومعالجة الشكاوى، والإجراءات التأديبية، وتسوية المنازعات. وتحدد الأداة الجديدة أيضا عناصر بند يمكن إدراجه في الصكوك النظامية للجمعية الوطنية. وقُدمت الضميمة إلى مجلس إدارة الاتحاد الدولي الذي أقرها إبان دورته الثالثة والأربعين (جنيف، 17-20 أيار/مايو 2021).

وبخلاف دورة التعلم الإلكتروني التي كانت لا تزال قيد الترجمة في تاريخ إعداد هذه الوثيقة، فإن الأدوات المذكورة آنفا متاحة باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية والروسية على الموقع الإلكتروني لوثيقة التوجيهات.

واستمرت بنشاط أيضا عملية تجميع وصيانة قاعدة بيانات أمثلة "الممارسات الجيدة" للنظم الأساسية والأطر التكميلية التي تتسق مع وثيقة التوجيهات. وستُنشر الوثائق المجمعة وتُتاح تدريجيا عبر الإنترنت. وستواصل اللجنة المشتركة في تعميماتها ورسائلها تشجيع الجمعيات الوطنية على مشاركة القواعد والسياسات الداخلية الوجيهة لتنفيذ وثيقة التوجيهات ومعاييرها.

"5" وإلى جانب الاتصالات والتبادلات مع الجمعيات الوطنية، اضطلعت اللجنة المشتركة - على مدى الفترة المشمولة بالتقرير وبالتعاون مع الوحدات أو الإدارات المسؤولة في الاتحاد الدولي واللجنة الدولية عن تنمية الجمعيات الوطنية

- بعدة مبادرات ترمي إلى تشجيع الجمعيات الوطنية على استهلال عملية مراجعة نظمها الأساسية ودعمها في هذا المعنى. وشملت تلك المبادرات بخاصة ما يلي:

- نُظمت جلسة تفاعلية في إطار اجتماعات المستشارين القانونيين بالجمعيات الوطنية التي عُقدت عبر الإنترنت في عام 2020 بعنوان "تعزيز الأسس التنظيمية والقانونية للجمعيات الوطنية: نحو الاجتماعات الدستورية لعام 2021". وحضرت هذا الحدث، الذي عُقد في 19 كانون الثاني/يناير 2021، أكثر من 80 جمعية وطنية. وفي هذه المناسبة، دعي أيضا عدد من ممثلي الجمعيات الوطنية إلى عرض تجربتهم الخاصة (بما في ذلك جمعية الهلال الأحمر الماليزي والصليب الأحمر الفرنسي والصليب الأحمر البنيني بشأن مراجعة نظمها الأساسية، والصليب الأحمر الأرجنتيني والصليب الأحمر اللبناني بشأن مراجعة قانوني الاعتراف بهما).
- في 9 كانون الأول/ديسمبر 2021، وُجّهت اللجنة المشتركة رسالة إلى كل الجمعيات الوطنية - ويبلغ عددها 192 جمعية - قُدّمت فيها معلومات عن الأدوات المتاحة لمراجعة النظم الأساسية للجمعيات الوطنية وذكّرت فيها بأن عام 2024 هو الموعد النهائي لإنجاز مراجعة الأسس النظامية.
- تماشيا مع الالتزام بتقديم مشورة مباشرة ومحددة ومخصصة أكثر على أساس وثيقة التوجيهات، عُقدت مجموعة من الاجتماعات عبر الإنترنت بين اللجنة المشتركة وعدد من الجمعيات الوطنية التي طلبت هذا التبادل (بما في ذلك الصليب الأحمر الأرجنتيني، والصليب الأحمر النمساوي، والصليب الأحمر البيلاروسي، والصليب الأحمر البنيني، والصليب الأحمر الشيلي، والصليب الأحمر الكولومبي، وجمعية الصليب الأحمر لجمهورية أفريقيا الوسطى، والصليب الأحمر الفرنسي، والصليب الأحمر الأيسلندي، والصليب الأحمر للكسمبرغي، وجمعية الهلال الأحمر الماليزي، والهلال الأحمر الملبيني، وجمعية الصليب الأحمر النيبالي، والصليب الأحمر النرويجي، والصليب الأحمر البرتغالي، وجمعية الصليب الأحمر الروسي، وجمعية الهلال الأحمر الصومالي، وجمعية الصليب الأحمر السريلانكي، وجمعية الصليب الأحمر الفانواتوي). ودعت اللجنة المشتركة أيضا إلى المشاركة في حلقة عمل عبر الإنترنت لمدة ثلاثة أيام نظمتها جمعية الصليب الأحمر لجمهورية أفريقيا الوسطى في كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن مراجعة نظمها الأساسية ولوائحها الداخلية.
- عُقدت سلسلة من الجلسات المواضيعية عبر الإنترنت بشأن عمليات مراجعة النظم الأساسية للجمعيات الوطنية لفائدة الجهات المتعاونة مع الاتحاد الدولي والجهات المعنية في الاتحاد الدولي بتسمية الجمعيات الوطنية من مختلف المناطق. وحضر هذه الجلسات ما يتراوح بين 110 مشاركين و120 مشاركا.
- قُدّم دعم لوضع وثيقة مفاهيمية واقتراح بشأن تنفيذ وثيقة التوجيهات في إطار منهاج تنمية الجمعيات الوطنية. وتقدّم هذه الوثيقة اقتراحا بإنشاء "مجموعة من الأخصائيين" من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية في مختلف المناطق لتقديم الدعم الأساسي و/أو المتعمق بشأن مراجعة النظم الأساسية. وستستلزم خطة إنشاء مجموعة الأخصائيين اختيار وتدريب فريق من الخبراء ذوي الخبرة الواسعة في تنمية الجمعيات الوطنية لإسداء المشورة إلى الجمعيات الوطنية التي تحتاج إلى المساعدة. ولا يزال العمل جاريا لإنشاء مجموعات إقليمية، ولكن من المتوقع أن تباشر تلك المجموعات عملها في النصف الثاني من عام 2022.

باء- قوانين الاعتراف بالجمعيات الوطنية (القوانين أو المراسيم)

أصدرت اللجنة المشتركة، في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، 15 رسالة تعرض توصيات اللجنة المشتركة بشأن مشاريع قوانين الاعتراف بالجمعيات الوطنية (القوانين أو المراسيم) فيما يتعلق بالمعايير الدنيا الواردة في القانون النموذجي بشأن الاعتراف بالجمعيات الوطنية. وأجرت اللجنة أيضا في عدة حالات مشاورات عبر الإنترنت مع الجمعيات الوطنية (مثل الصليب الأحمر اللبناني والهلال الأحمر الباكستاني والصليب الأحمر الروسي).

جيم- الاعتراف بالجمعيات الوطنية الجديدة وقبولها

فيما يتعلق بمهمة اللجنة المشتركة المتمثلة في دراسة طلبات اعتراف الاتحاد الدولي بالجمعيات الوطنية بوصفها عنصرا من عناصر الحركة وطلبات القبول في اللجنة الدولية، لم ترد أي طلبات من جمعيات وطنية جديدة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر. وفي تاريخ إعداد هذه الوثيقة، لم تُصنف أي جمعية وطنية في فئة "قيد الاعتراف والقبول".

ثالثا- التقدم المحرز والمسائل المثارة

1- الموعد النهائي - نهاية عام 2024

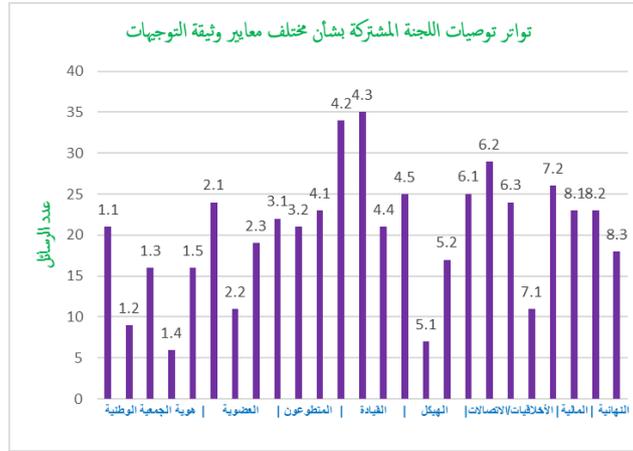
الشرط الأول لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها بموجب القرار 3 بنجاح هو الوفاء بالموعد النهائي المحدد للجمعيات الوطنية لانتهاؤ من مراجعة النظم الأساسية بحلول نهاية عام 2024. ويعني ذلك أن أمام الجمعيات الوطنية فترة محدودة لمراجعة نظمها الأساسية. وكما ذكر آنفا واستنادا إلى المعلومات المتاحة لدى اللجنة المشتركة، فإن ما يقرب من 60% من الجمعيات الوطنية البالغ عددها 192 جمعية لم تشرع بعد في عملية مراجعة نظمها الأساسية. وإن اللجنة المشتركة والوحدات والإدارات المسؤولة في الاتحاد الدولي واللجنة الدولية عن تنمية الجمعيات الوطنية وشبكة المستشارين المعنيين بتنمية الجمعيات الوطنية والتعاون معها لدى الوفود مستعدة لتقديم المساعدة، وستواصل، عند الاقتضاء، استخدام جميع الوسائل الممكنة للمضي قدما في العملية. وتشجّع الجمعيات الوطنية الشريكة أيضا على إدراج مراجعة النظم الأساسية وتعزيزها في خططها واستراتيجياتها المتعلقة بالشراكات.

وستُشجّد شبكات الجمعيات الوطنية المنشأة على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي، قدر الإمكان، لتوفير الدعم بين الأقران. ومن الأمثلة على ذلك التجربة الناجحة للجنة الاستشارية الدستورية التابعة للجمعيات الوطنية في منطقة المحيط الهادئ التي أحرزت تقدما عن طريق الجهود المتواصلة في منطقة المحيط الهادئ.

2- التحديات التي تواجه تنفيذ معايير وثيقة التوجيهات

سعت اللجنة المشتركة، على مدى العامين الماضيين، إلى اكتساب فهم أفضل للقضايا والتحديات التي تواجهها الجمعيات الوطنية في مراجعة نظمها الأساسية أو في تنفيذ بعض المعايير المحددة في وثيقة التوجيهات. وتحقيقا لهذه الغاية، أجرت اللجنة المشتركة تحليلا لأكثر من 45 رسالة من رسائلها التي قدمت فيها توصيات والتي أرسلتها منذ اعتماد وثيقة التوجيهات. واستنادا إلى هذا التحليل والتعليقات الواردة من الجمعيات الوطنية والمناقشات التي أُجريت معها، وجدت اللجنة المشتركة أن أربع مجموعات رئيسية من المعايير تثير فيما يبدو أكبر الصعوبات أو الشواغل بالنسبة للجمعيات الوطنية.

ويوضح الشكل التالي تواتر تقييم المعايير الدنيا المختلفة ("ما هو إلزامي") على أنها ناقصة أو غير مبيّنة بالشكل الملائم/الكافي في مشروعات النظم الأساسية للجمعيات الوطنية أو النظم الأساسية المعتمدة.



تواتر توصيات اللجنة المشتركة بشأن مختلف معايير وثيقة التوجيهات

- تتعلق المجموعة الأولى من المسائل التي كثيرا ما تثار في توصيات اللجنة المشتركة بمعايير وثيقة التوجيهات المتعلقة بأعضاء الجمعية الوطنية والمتطوعين فيها. وكثيرا ما خلصت رسائل اللجنة المشتركة إلى أن التزام الجمعية الوطنية بضمان توظيف الأعضاء والمتطوعين بدون أي شكل من أشكال التفرقة أو التمييز كان ناقصا أو غير معرف بما يكفي (المعياران 1-2 و 1-3). وتتعلق التوصيات المتكررة الأخرى بالإجراءات والقواعد الداخلية للجمعيات الوطنية التي تعرف عملية توظيف الأعضاء أو المتطوعين والإنصاف الإجرائي وضمانات الإجراءات القانونية الواجبة للأعضاء أو المتطوعين المتأثرين بقرار تعليقهم أو فصلهم (المعياران 2-3 و 3-2).
- وتتعلق المجموعة الثانية من المعايير التي تبين غالبا أنها ناقصة في النظم الأساسية للجمعيات الوطنية بتعريف الوظائف القيادية للجمعيات الوطنية وتوزيعها على المناصب والهيئات القيادية وأدائها على الصعيدين المركزي والمحلي.

وركزت التوصيات المتكررة (المعياران 2-4 و 3-4) في هذا الصدد أساسا على المسائل التالية:

- عدم وجود تمييز واضح بين أدوار الحوكمة والإدارة أو تركيز السلطة في يدي أحد شاغلي المناصب العليا أو أكثر في الجمعية الوطنية مع فرض رقابة بسيطة جدا على أداء وظائفهم وواجباتهم.
- انخفاض وتيرة اجتماعات الجمعية العامة ودورات الهيئات الإدارية العليا، مما يحول دون إجراء مراجعة منتظمة لفعالية الجمعية الوطنية وأدائها.
- عدم وجود قواعد فعالة بشأن التناوب على المناصب الإدارية العليا في الجمعية الوطنية، مما يجعل من الصعب على المستجدين والشباب تولي مناصب قيادية وتقديم وجهات نظر ومعارف وخبرات جديدة ومبتكرة للمنظمة.

- عدم وجود عمليات شفافة وديمقراطية في الجمعيات الوطنية، مثل الانتخابات الحرة والنزيهة التي تجرى بالاقتراع السري.
 - وتتعلق المجموعة الثالثة من الأسئلة التي كثيرا ما يُطلب من اللجنة المشتركة إثارتها في توصياتها بواجب أن تنص الجمعيات الوطنية في نظمها الأساسية على إجراء مراجعة سنوية للحسابات المالية الموحدة للجمعية الوطنية على يد مراجع حسابات خارجي ومستقل ومهني (أو فريق من مراجعي الحسابات).
 - وتتعلق المجموعة الرابعة والأخيرة من المسائل التي كثيرا ما أثيرت في رسائل اللجنة المشتركة بوضع معايير للنزاهة والأخلاقيات تكون ملزمة للجمعية الوطنية والإجراءات الرامية إلى ضمان امتثال قيادة الجمعية الوطنية وأعضائها وموظفيها والمتطوعين فيها لها. وعلى الرغم من أنه يبدو أن معظم الجمعيات الوطنية لديها مدونة لقواعد السلوك أو الأخلاقيات أو أنها بصدد اعتمادها، فإن الآليات والإجراءات الرامية إلى ضمان الامتثال لمعايير النزاهة غالبا ما تكون بدائية أو غير فعالة، وآليات وعمليات التحقيق ضعيفة أو غير موجودة. وقد لاحظت اللجنة المشتركة مثلا أن عددا قليلا جدا من النظم الأساسية للجمعيات الوطنية ينص على حماية المبلغين عن المخالفات، وأن العمليات الداخلية لتسوية المنازعات كثيرا ما تكون ناقصة.
- وواصلت اللجنة المشتركة إيلاء اهتمام خاص للتوصيات المذكورة آنفا، إدراكا منها أن هذه المسائل بالغة الأهمية للحفاظ على نزاهة الجمعيات الوطنية وصورتها وسمعتها كما أثبتت التجربة مرارا.

3- عملية وضع النظم الأساسية أو مراجعتها

أخطرت اللجنة المشتركة في عدة مناسبات في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بأن عملية مراجعة النظم الأساسية لم تجر بطريقة تشاركية وشاملة وتشاورية. وفي عدة حالات، أرسلت شكاوى مباشرة إلى مقر الاتحاد الدولي أو اللجنة الدولية أو اللجنة المشتركة لطلب تدخل اللجنة المشتركة. وفي عدة حالات، قُدمت أيضا شكاوى إلى المحاكم المحلية تدعي أن عملية مراجعة النظم الأساسي قد أجريت بدون إجراء المشاورات الواجبة داخل الجمعية الوطنية و/أو بما ينتهك المتطلبات النظامية للجمعية الوطنية الرامية إلى ضمان فعالية العملية وشفافيتها. وعلى الرغم من أن اللجنة المشتركة تقر بأن وضع النظم الأساسية ومراجعتها يجب أن يظلا عملية داخلية ووظيفة إدارية رئيسية في كل جمعية وطنية، فإنها تنظر حاليا في إمكانية إدراج عملية مراجعة النظم الأساسية بوصفها معيارا في تقييمات امتثال مشروعات النظم الأساسية التي تتلقاها وكيفية القيام بذلك. وتشجّع اللجنة المشتركة الجمعيات الوطنية على قراءة مذكرتها الاستشارية المعنونة "توصيات إلى الجمعيات الوطنية بشأن عملية مراجعة نظمها الأساسية" قبل مراجعة نظمها الأساسية وعلى التشاور مع وفدي الاتحاد الدولي واللجنة الدولية في بلدها أو منطقتها.

4- دور اللجنة المشتركة في منع مشكلات النزاهة وإدارتها والاستجابة لها

من المسلم به منذ أمد بعيد أن النظم الأساسية المحكمة والسليمة والشاملة شرط أساسي لضمان قدرة الجمعية الوطنية على منع مشكلات النزاهة التي يمكن أن تؤثر في صورتها وسمعتها وقدرتها على التصرف وفقا لمتطلبات العمل الإنساني القائم على المبادئ، وعلى إدارة تلك المشكلات والتخفيف من آثارها. وهو أمر معترف به بخاصة في المعيار الأول من وثيقة التوجيهات لعام 2018 (المعيار 1-1: "يتوافق النظام الأساسي مع المبادئ الأساسية للحركة.") وفي الفصل المعنون

"الامتثال والنزاهة وتسوية المنازعات". وبناء على ما تقدّم، ألزم بيان الحركة بشأن النزاهة (القرار 2 لمجلس المندوبين لعام 2019) الحركة بمواصلة دعم الجمعيات الوطنية في تعزيز إدارة المخاطر عن طريق مراجعة نظمها الأساسية، وأشار إلى دور اللجنة المشتركة في تقييم الامتثال. ومن المجالات التي ناقشتها اللجنة المشتركة ودرستها في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير مكاتبها ووضعها داخل منظومة الامتثال والنزاهة للحركة والتفاعلات والمسارات المرجوة بين مهمة اللجنة وغيرها من آليات وعمليات إدارة النزاهة والاستجابة لها في الحركة والاتحاد الدولي. وعُقدت جلسة مشتركة وتبادلات بشأن هذا الموضوع في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بين اللجنة المشتركة ولجنة الامتثال والوساطة.

رابعاً- التنفيذ والرصد

ستستمر اللجنة المشتركة في رصد التقدم الذي أحرزته الجمعيات الوطنية وكفاءة منهاج الحركة لتعزيز النظم الأساسية للجمعيات الوطنية. وستقدّم تقريراً عن الإنجازات المحققة إلى مجلس المندوبين لعام 2023. وستستمر أيضاً في تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس إدارة الاتحاد الدولي عن التقدم المحرز في تعزيز النظم الأساسية للجمعيات الوطنية وامتثالها لمعايير وثيقة التوجيهات أو مواءمتها معها.

الاستنتاجات والتوصيات

ألزم القرار 3 الذي اعتمده مجلس المندوبين لعام 2019 جميع الجمعيات الوطنية بأن تجري، بحلول نهاية عام 2024، مراجعة لأطرها النظامية أو الدستورية بما يتماشى مع وثيقة التوجيهات لعام 2018. ووفقاً للمعلومات المتاحة لدى اللجنة المشتركة، لم تشرع العديد من الجمعيات الوطنية بعد في عملية مراجعة نظمها الأساسية. وحتى يتسنى التقيد بالموعد النهائي المذكور آنفاً، من الأهمية بمكان لتلك الجمعيات الوطنية (115 جمعية وطنية تقريبا وفقاً لجدول المتابعة الخاص باللجنة المشتركة) أن تخطر اللجنة المشتركة بما اتخذته من خطوات أو ما أحرزته من تقدم أو أن تستهل عملية المراجعة إذا لم تفعل ذلك بعد.

وستواصل اللجنة المشتركة أيضاً مناقشة المسائل المذكورة آنفاً؛ والمسائل التي كثيراً ما تتناولها توصياتها؛ وأشكال الدعم والمشورة التي يمكن مواصلة تطويرها.

وإن اللجنة المشتركة والوحدات والإدارات المسؤولة في الاتحاد الدولي واللجنة الدولية عن تنمية الجمعيات الوطنية ووفودها وممثليها على مستوى الإقليم أو الجماعة أو البلد مستعدة لتقديم أي مساعدة أو مشورة مطلوبة في هذا الشأن.

1- [قائمة رسائل اللجنة المشتركة](#)

2- [جدول المتابعة الخاص باللجنة المشتركة \(حُدِّث في 28 شباط/فبراير 2020\)](#)